الأمم المتحدة

E/ECA/COE/41/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 March 2023

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣
البند ٦ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية: الخطة والميزانية البرنامجيتان المقترحتان لعام ٢٠٢٤

الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٤ وأداء البرنامج لعام ٢٠٢٢: الموجز والميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٤**

أولا-الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٤ وأداء البرنامج لعام ٢٠٢٢: الموجز

ألف-مقدمة

١- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عانى الاقتصاد العالمي من سلسلة من الصدمات الناجمة عن الأزمة العالمية لجائحة فيروس كورونا، والحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وآثار تغير المناخ، والعديد من الكوارث الطبيعية. وكان لهذه الصدمات تأثير بالغ على النسيج الاجتماعي والنمو الاقتصادي للدول الأفريقية الأعضاء. ويجب إطلاق مجموعةٍ من الحلول الابتكارية، مصحوبة بنَقلة نوعية متأصلة في مبادئ الاقتصاد الدائري، إذا أرادت القارة تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''إفريقيا التي نصبو إليها''.

* E/ECA/COE/41/1

** هذه الوثيقة هي ملخص للخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٤، وأداء البرنامج لعام ٢٠٢٢، والميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٤، وهي الوثائق التي تتولى شعبة تخطيط البرامج والميزانية استعراض نصوصها كاملة.

A.23-00293

٢- وبناء على ما تقدم، يهدف البرنامج المقترح لعام ٢٠٢٤ إلى مساعدة الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير دعم مصمم خصيصا لتزويدها بما يتناسب من سياسات، وأطر، وتدريب، وتنمية للقدرات لتحقيق التحولات الرئيسية الخمسة المنصوص عليها في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥.[١] وستشمل الأولويات تعزيزَ سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك مسائل التمويل المستدام، وإدارة الديون، والتفاعل مع مسائل الحوكمة؛ وتعزيز عملية تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والتصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي، واستحداث فرص العمل، والحد من الفقر؛ وتعزيز النمو الشامل والمرن من خلال العمل المناخي، والانتقال العادل في مجال الطاقة، والاقتصاد الأخضر والأزرق، وتوافر البيانات والتحول الرقمي. وستعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على توسيع نطاق عملها المتعلق بالهجرة وتمضي قدما في إشراك صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في التدريب والتعلم من الأقران من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. وستظل مبادئ التخطيط والتنفيذ المشتركين فيما بين البرامج الفرعية توجه تدخلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بغية إحداث أقصى قدر من الزيادة في الموارد البشرية والمالية والارتقاء بالآثار والتغييرات الإيجابية على جميع المستويات.

باء- التوجه العام

١- ولايات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومعلومات أساسية بشأنها

٣- تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسؤولية التشجيع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء فيها، ودعم التكامل الإقليمي فيما بين بلدان المنطقة، وتشجيع التعاون الدولي في سبيل تنمية أفريقيا. وهذه الولاية مستمدة من الأولويات المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، بما في ذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥).

٤- وتضطلع اللجنة بدور حاسم في توفير مجموعات من الحلول الابتكارية، إلى جانب تزويد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بالمشورة السياساتية والتقنية القائمة على الطلب والمصممة خصيصا استنادا إلى الأدلة، سعيا إلى تعزيز المرونة الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء وضمان تحقيق النتائج المتوخاة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتدعم اللجنة تطوير قدرات حكومات دولها الأعضاء في مجال رسم وتنفيذ

[١] التحول ١: زيادة الاستثمارات في الإمكانات البشرية؛ والتحول ٢: النهوض بتكامل أفريقيا على جميع المستويات؛ والتحول ٣: تعزيز الابتكار وأشكال الترابط؛ والتحول ٤: تعزيز الصناعات والاقتصادات المنتجة المستدامة؛ والتحول ٥: الحفاظ على مؤسسات مستقرة وفعالة.

سياسات التنمية المستدامة من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية.

٢- الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٤

٥- تركز استراتيجية برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التغييرات المفضية إلى التحول لتقديم مساهمة قابلة للقياس في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، باستخدام نَهج متكامل ومتماسك. وستواصل اللجنة، في معرض سعيها لأداء ولايتها، التركيز على خمسة توجهات استراتيجية هي:

(أ) نشر المعرفة لدعم عملية رسم السياسات بغية دفع خطة التنمية في أفريقيا؛

(ب) وضع خيارات في مجال السياسة العامة لتسريع التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل اللازمة لتحقيق التحول في أفريقيا؛

(ج) تصميم وتنفيذ نماذج التمويل وتسخيرها لتنمية الأصول من الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والاجتماعية؛

(د) دعم الأفكار والإجراءات الكفيلة بزيادة تعميق التكامل الإقليمي وتنمية المنافع العامة الإقليمية، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي ومراعاة أوجه التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛

(هـ) الدفاع عن موقف أفريقي موحَّد على الصعيد العالمي ووضع استجابات إقليمية من باب الإسهام في قضايا الحوكمة العالمية.

٦- وفي عام ٢٠٢٤، ستواصل اللجنة تيسير مهمة استكشاف واقتراح أدوات تمويل ابتكارية وأدوات للحوكمة الاقتصادية تعزِّز تعبئة الموارد المحلية، ومعالجة مسألة سداد خدمة الديون باعتبار ذلك أحد التدابير الرئيسية للتخفيف من حدة الديون. وستشمل أنشطتها أيضا تقديم دعم محدد الهدف للتعجيل بتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتنمية المستدامة لقطاعات الهياكل الأساسية، والطاقة، والزراعة والأراضي. وعلاوة على ذلك، سيجري توجيه الدعم المقدم من اللجنة نحو زيادة الاستثمارات في العمل المناخي لتعزيز المرونة الوطنية، والنهوض بالاقتصاد الدائري وتسخير الاقتصادات الخضراء والزرقاء في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وستواصل اللجنة أيضا أداء دورها المتمثل في قيادة التحول الرقمي وتعزيز نظم البيانات والنظم الإحصائية في القارة، وستوسع نطاق عملها بشأن الهجرة، والإدماج الاجتماعي والنمو العادل.

٧- وستواصل اللجنة كذلك تعميم الإرشادات والتوصيات في مجال السياسة العامة، آخذة في الحسبان الأحكام ذات الصلة للهيئات والمنابر الحكومية الدولية المعنية بالسياسات

العامة، وستعزز التعاون بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية بغرض التنفيذ الفعال والعاجل للاتفاقات الإقليمية في سياق الأطر المختلفة للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك ما يتعلق منها بالسلام والأمن. وسيواصل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للجنة تقديم توجيهات استشرافية في مجال التخطيط، تجمع بين كافة مسارات العمل الخاصة بشعبها ومكاتبها دون الإقليمية وبالمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

٨- وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، ستواصل اللجنة تعاونها الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وستبني على شراكاتها الاستراتيجية القائمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمصارف المركزية، والجامعات، ومراكز الفكر، والمؤسسات البحثية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص، وتقيم شراكات جديدة في إطار مساعيها لإحراز تقدم صوب تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٩- وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال المشترك بين الوكالات، ستواصل اللجنة تعزيز التعاون في مجال التنفيذ من خلال اتخاذ مبادرات شاملة لعدة قطاعات تتقاطع مع الأهداف والغايات وتكفل إقامة روابط فعالة بين المنظورات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وسينطوي ذلك العمل من خلال منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا وتحالفاتها القائمة على الفرص والقضايا، وكذلك تعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية لضمان إنجاز مساهمة منسقة تنسيقا أكبر في سياق تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٠- وتعمل اللجنة على إدماج المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، سيواصل البرنامج الفرعي ٦ تقديم الدعم التقني للبرامج الفرعية الأخرى للجنة لضمان إدراج المنظور الجنساني في برامج عملها. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا قدرة الدول الأعضاء، من خلال توفير الدعم التقني المصمم حسب الحاجة، والخدمات الاستشارية والتدريب العملي، في مجالات المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والإدماج والتنوع الاقتصادي، وريادة المرأة للأعمال، وتعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية. وسيكفل البرنامج الفرعي أيضا زيادة الاتساق والتناغم بين الأطر العالمية والإقليمية والوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

١١- وتماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستواصل اللجنة تنفيذ تدابير ترمي إلى كفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تدابير تتصل بتصميم البرامج، وتنفيذها وتقييمها كما تتصل بالتدريب والسياسات المتعلقة بالجوانب التنفيذية، بما يشمل اتخاذ ترتيبات تستوعب بطريقة معقولة الطلبات المعنية وإجراء مشاورات مع

الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، سيظل توفير المعدات المساعدة المتخصصة في مباني مقر المنظمة في أديس أبابا وفي المكاتب دون الإقليمية متواصلا بغية تعزيز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة.

٣- أداء البرنامج في عام ٢٠٢٢

(أ) السياق العام

١٢- في عام ٢٠٢٢، وهو أول عام بعد الجائحة، استأنفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأنشطة الحضورية، وأوفدت بعثات قُطرية استطلاعية وميدانية، وعقدت اجتماعات وفعاليات دون إقليمية وقُطرية حضورية وأخرى في شكل يجمع بين المشاركة الحضورية والمشاركة عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، انعقدت، حضوريا في داكار في أيار/مايو ٢٠٢٢، بعد توقف دام عامين، دورة عام ٢٠٢٢ لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وهي فعالية نظامية رئيسية. وتواصل اللجنة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بتعديل برامجها والتكيف معها، على النحو الذي فرضته جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك الاستعانة بالتعلم الإلكتروني، الذي أثبت أنه منصة ناجحة ومفيدة للغاية أثناء الجائحة.

(ب) لمحات عن البرامج الفرعية

١٣- ساهم البرنامج الفرعي ١، المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، في تعزيز أطر الرصد والتقييم للخطط الإنمائية الوطنية وتحسين نوعية نظم الإبلاغ عن التخطيط الإنمائي الوطني.

١٤- وواصل البرنامج الفرعي ٢، المتعلق بالتكامل الإقليمي والتجارة، مساعدة الدول الأعضاء في صياغة استراتيجيات لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال دعمها تقنيا وماليا على السواء، بما يُسهم في التنفيذ الشامل للسياسات التجارية الوطنية ودون الإقليمية، بغية تنويع الاقتصادات المعنية، وإيجاد فرص العمل، وتوليد النقد الأجنبي.

١٥- ووضع البرنامج الفرعي ٣، المتعلق بالقطاع الخاص والمالية، برنامجا للمساعدة التقنية بهدف تعزيز قدرة المصارف المركزية على تقييم التطور الحالي لأسواق النقود والأسواق المشتركة بين المصارف وصياغة السياسات المناسبة لمواصلة تطويرها.

١٦- وقدم البرنامج الفرعي ٤، المتعلق بالبيانات والإحصاءات، مساعدة تقنية وتشريعية إلى عدة بلدان، وهو ما مكنها من اعتماد أطر قانونية وتنظيمية لدعم نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٧- ووضع البرنامج الفرعي ٥، المتعلق بالتكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، بالاشتراك مع لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو، أول بروتوكول منسق في القارة لحصر انبعاثات الكربون ورصدها والإبلاغ عنها لدعم إنشاء سوق عالية النزاهة للكربون تضم الدول الأعضاء الـ١٦ في لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو. وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أول سجل إقليمي للكربون في أفريقيا للجنة المناخ، وشاركت في إطلاق مبادرة سوق الكربون الأفريقية في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٨- ووضع البرنامج الفرعي ٦، المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مبادئ توجيهية للسياسة العامة بغرض التعرف على أضعف الفئات وتحسين إدماج اقتصاد الرعاية في سياسات التعافي من جائحة كوفيد-١٩، ونظّم حلقة عمل إقليمية بشأن هذه المسألة.

١٩- واضطلع البرنامج الفرعي ٧، المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية، بالأنشطة التالية في إطار مكوناته المختلفة:

(أ) قدم العنصر ١، المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا، مساعدة تقنية لدعم ترقية إدارة الضرائب في السودان؛

(ب) ويسّر العنصر ٢، المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا، عقد منتدى إقليمي للأعمال التجارية أدى إلى إنشاء منصة روابط الأعمال التجارية في غرب أفريقيا، وهي منصة رقمية تروج للمبادرات المعنية بالتعاملات بين الأعمال التجارية التي تستهدف رائدات الأعمال ورواد الأعمال الشباب (١٠٠ مسجل في عام ٢٠٢٢)؛

(ج) وقدم العنصر ٣، المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا، المساعدة التقنية لإنشاء مركز امتياز أفريقي للبحث والابتكار في مجال البطاريات؛

(د) وقدم المكون ٤، المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا، الدعم لرواندا وكينيا في صياغة استراتيجيات وطنية للشروع في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في هذين البلدين؛

(هـ) وقدم العنصر ٥، المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي، الدعم التقني للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأمانة الجماعة في تنشيط منصة كيانات التخطيط الوطني للجماعة، الذي جمع بين الوزارات والوكالات واللجان المسؤولة عن التخطيط الإنمائي الوطني في الدول الأعضاء في الجماعة، البالغ عددها ١٦ دولة.

٢٠- ووفر البرنامج الفرعي ٨، المتعلق بالتنمية الاقتصادية والتخطيط، التدريب لأعضاء شبكة الاقتصاديين الشباب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن وضع نماذج للاقتصاد الكلي، بغية تمكينهم من تقديم مساهمة نشطة في التنبؤ الاستراتيجي لبلدانهم.

٢١- وساعد البرنامج الفرعي ٩، المتعلق بالفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية، ست مدن أفريقية، هي أكرا، وهراري، وياوندي، ولوساكا، وماسيرو وكيغالي، في تقدير ناتجها المحلي الإجمالي الحضري، وكانت نتائج هذه التقديرات حاسمة في توفير المعلومات اللازمة للتخطيط والسياسات القائمة على الأدلة.

٤- أنشطة التقييم

٢٢- استرشدت الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٤ بالتقييمات التالية التي أجريت في عام ٢٠٢٢:

(أ) التقييمات التي قادها مكتب خدمات الرقابة الداخلية:

'١' تقييم البرنامج الفرعي ١: سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة؛

(ب) تقييمات المشاريع التي قادتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

'١' دعم خطة العمل بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية (المركز الأفريقي للسياسات التجارية – المرحلة الثالثة من المشروع) ، الرامية إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والحد من الفقر، ودعم النتائج المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتحقيق النمو الاقتصادي، واستحداث فرص العمل، وزيادة الأمن الغذائي؛

'٢' قياس الأداء في مجال التكامل الإقليمي ورصده وتحسينه، بهدف تعزيز قدرة دول أعضاء مختارة على تحسين أدائها في إطار التكامل الإقليمي داخل مناطق أفريقيا وغرب آسيا وآسيا والمحيط الهادئ؛

'٣' أطر المساءلة والسياسات القائمة على الأدلة في مجال التخطيط الإنمائي، التي تهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية الأفريقية للتخطيط والإحصاءات على إدماج عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة، وكذلك جمع البيانات اللازمة لدعم التخطيط الإنمائي وتجميعها وإنتاجها؛

'٤' تعزيز قدرات موارد وخدمات المعلومات الجغرافية المكانية في بلدان أفريقية مختارة، بهدف تزويد بلدان مختارة بإرشادات استراتيجية بشأن كيفية تعزيز قدراتها الوطنية في مجال الوصول إلى المنتجات والخدمات والحلول الممكنة القائمة على المعلومات المكانية واستخدامها للتخطيط القائم على الأدلة؛

'٥' بناء مرونة اقتصادية حضرية أثناء جائحة كوفيد-١٩ وبعدها، بهدف تعزيز قدرات الحكومات المحلية في ١٦ مدينة نموذجية في جميع أنحاء العالم على تصميم وتنفيذ ورصد الاستجابات الاقتصادية والمالية المستدامة والمرنة والشاملة لكوفيد-١٩، وكذلك خطط التعافي وإعادة البناء.

٢٣- ومن المقرر أن تُجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التقييمات الآتية في عام ٢٠٢٤:

(أ) تقييم الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال بناء القدرات فيما يتعلق بالإحصاءات الجنسانية ونظم الرصد؛

(ب) تقييم الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأطر التمويل الوطنية المتكاملة؛

(ج) تقييم دعم اللجنة الاقتصادية للنُّهج المبتكرة في تناول القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التجارة والتصنيع الشامل في الجنوب الأفريقي في سياق ما بعد جائحة كوفيد-١٩؛

(د) تقييم الدعم دون الإقليمي الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية إلى الدول الأعضاء في شرق أفريقيا.

جيم- برنامج العمل

١- البرنامج الفرعي ١: سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

٢٤- لتحقيق تحول هيكلي ونمو شامل في أفريقيا من خلال التخطيط الإنمائي المعزز والفعال، وتحليل سياسات الاقتصاد الكلي، وتعزيز الإدارة المالية للقطاع العام وحوكمته، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) دعم الدول الأعضاء في تتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ووضع أدوات ذات الصلة بالسياسات مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تم تطويرها استجابة لطلب من الدول الأعضاء، مصممة خصيصا لمساعدة البلدان في تصميم خططها الإنمائية الوطنية وتنفيذها ورصدها؛

(ب) تقديم دعم مصمم خصيصا للتعجيل بخروج البلدان الأفريقية من فئة أقل البلدان نموا، بما في ذلك إعمال استراتيجية للانتقال السلس. وسيشمل ذلك دعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٢٢-٢٠٣١ والإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه أقل البلدان الأفريقية نموا؛

(ج) بناء قدرات الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ أطرِ سياساتٍ تعزز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة، بما في ذلك إدارة الديون، وتحقيق الاستفادة المثلى من تعبئة الموارد وتخصيصها لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات؛

(د) عقد منابر للحوار بشأن السياسات المتعلقة بالمسائل المتصلة بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي والمساهمة في تنظيم الدورة السنوية لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

(هـ) نشر منتجات معرفية ذات صلة بالسياسات مدعومة بالبحوث وأدوات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للنمذجة الاقتصادية الكلية المبتكرة، لدعم عملية وضع سياسات قائمة على الأدلة ووضع توقعات مشفوعة بتوصيات لمواجهة آثار الصدمات الخارجية على النحو الذي تطلبه الدول الأعضاء والشركاء.

٢- البرنامج الفرعي ٢: التكامل الإقليمي والتجارة

٢٥- لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء من خلال زيادة التدفقات التجارية، وتحسين التصنيع، وزيادة الاستثمار، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) تقديم الخدمات الاستشارية والدعم التقني إلى الدول الأعضاء بشأن الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية الناشئة عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بغية التقليل من الآثار السلبية المحتملة إلى أدنى حد ممكن؛

(ب) وضع وطرح أدوات وصكوك ومبادئ توجيهية في مجال السياسة العامة وتقديم الدعم التقني لتحديد الفرص المتاحة للدول الأعضاء دعما لخطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا؛

(ج) توفير التدريب، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية غير الساحلية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فيما يتعلق بتنفيذ أطر التعاون الإقليمي واستراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا؛

(د) تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن التكامل الإقليمي، وسياسات المنافسة الوطنية والإقليمية والقارية، وسياسات الملكية الفكرية، وتدابير تيسير الاستثمار، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛

(هـ) تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب للمفاوضين بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ضوء المرحلة الثانية من القضايا المتعلقة بالاتفاق .

٣- البرنامج الفرعي ٣: تنمية القطاع الخاص وتمويله

٢٦- في سبيل تعزيز بيئة الأعمال التجارية للاستفادة من دور القطاع الخاص واستثماراته في نمو أفريقيا وتحولها الاقتصاديين، وتحسين فرص ضمان حيازة الأراضي، لا سيما بالنسبة للمرأة، وتعزيز ما يقدمه القطاع الخاص من تمويل واستثمار ابتكاريين للهياكل الأساسية والطاقة والخدمات والزراعة، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) وضع منتجات معرفية مشفوعة بتوصيات في مجال السياسة العامة ودعوة الدول الأعضاء إلى الاجتماع في مجالات ذات أهمية خاصة، للنظر في سبل التعجيل بالتنمية الزراعية وتحويل النظم الغذائية؛

(ب) دعم الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا والالتزامات الأخرى المرتبطة به؛

(ج) العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ الخطة الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛

(د) دعم ابتكار حلول محلية المنشأ لأفريقيا في مجال تطوير أفضل الممارسات في نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

(هـ) تعزيز التمكين الاقتصادي والمالي للمرأة.

٤- البرنامج الفرعي ٤: البيانات والإحصاءات

٢٧- لتعزيز إنتاج ونشر واستخدام البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل وضع السياسات والقرارات القائمة على الأدلة، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) دعم النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية في تحويل مناهج حوكمة البيانات وإدارتها من خلال رقمنة عملية جمع البيانات وتجميعها ونشرها لتستخدم في المجالات الإحصائية، بما في ذلك التعدادات وأنظمة التسجيل المدني؛

(ب) توفير التدريب وإتاحة منابر لتبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء والوكالات الإحصائية التابعة لكل منها؛

(ج) دمج أنشطة إسداء المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات بشأن البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية لدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والإبلاغ عنهما؛

(د) تعزيز التواصل بشأن الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية والدعوة إلى استخدامهما.

٥- البرنامج الفرعي ٥: التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

٢٨- للنهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات والابتكارات الجديدة، والموارد الطبيعية، والاقتصادات الخضراء والزرقاء، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) إجراء البحوث والتحليلات المتعلقة بالسياسات، وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء بشأن تصميم وتنفيذ السياسات المتعلقة بما يلي:

'١' التكنولوجيات الجديدة والاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي؛

'٢' السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالمعادن والتي تراعي الجوانب الصحية والبيئية والاجتماعية والمسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين، تماشيا مع مبادئ الرؤية الأفريقية للتعدين؛

'٣' الاقتصاد الدائري[٢] والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما في ذلك إجراء الاستعراضات الوطنية والمحلية الطوعية؛

'٤' قدرة الاقتصادات والمجتمعات والبيئات الحاضنة الأفريقية على التكيف مع تغير المناخ وقابلية التأثر بالكوارث والتنفيذ المتكامل للإجراءات المتعلقة بالمناخ؛

'٥' نمذجة الآثار الاقتصادية لتغير المناخ واستثمارات القطاع الخاص لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا؛

'٦' التعافي المستدام من الجائحة، بما في ذلك منح الأولوية لخطط التحفيز من أجل التعافي الاقتصادي والروابط بين تغير المناخ والاقتصاد والقضايا الصحية.

[٢] قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٥/١١ (UNEP/EA.5/Res.11).

(ب) تقديم المشورة الفنية لمفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بشأن التخطيط المستدام وصياغة السياسات وحوكمة الاقتصاد الأزرق بما يتماشى مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الأزرق في أفريقيا؛

(ج) عقد منتديات للتعلم من الأقران والحوارات بشأن السياسات وبناء توافقات إقليمية للآراء في المجالات المذكورة أعلاه، لا سيما المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة؛

(د) تقديم الدعم لبناء قدرات الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للمساهمة في العملية التحضيرية للاتفاق الرقمي العالمي.

٦- البرنامج الفرعي ٦: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٩- لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا من خلال تسريع وتيرة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها العالمية والإقليمية المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإبلاغها عما أحرزته من تقدم في هذا الصدد، وتعزيز تنفيذها للسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) إجراء بحوث في مجال السياسات وتقديم الخدمات الاستشارية التقنية وزيادة المعرفة وتنمية القدرات بشأن القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ب) التركيز على التحول الرقمي باعتباره عاملا مساعدا على التمكين الاقتصادي للمرأة في سياق استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن التحول الرقمي وكذلك الاستعدادات لقمة المستقبل المزمع عقدها في عام ٢٠٢٤؛

(ج) تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها الإنمائية القطاعية، وكذلك تقديم الدعم على نطاق البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(د) تنفيذ الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية والمؤشر الجنساني لأفريقيا، بالتعاون مع الشركاء، في البلدان المتبقية التي لم تنفذهما بعد؛

(هـ) تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء في قياس التقدم المحرز والإبلاغ عن حالة تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية، بما في ذلك الاستعراض الإقليمي لإعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(و) دعم البحث والتحليل المستمرين بشأن آثار تغير المناخ على النساء والفتيات لإثراء مبادرات السياسات والتمويل لاكتساب القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

٧- البرنامج الفرعي ٧ بشأن الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

(أ) العنصر ١: الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

٣٠- سعيا لتهيئة بيئة مواتية لاستحداث فرص العمل في شمال أفريقيا من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي والإدارة المالية والتكامل الإقليمي وتحسين الإدماج الاقتصادي للعمال المهاجرين، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) وضع سياسات واستراتيجيات وإصلاحات قائمة على الأدلة وتقديم المساعدة الفنية فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي والإدارة المالية وقدرة الاقتصادات على الصمود؛

(ب) تقديم خدمات استشارية وعقد مشاورات دون إقليمية بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالشراكة مع وزارات التجارة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي؛

(ج) تقديم المساعدة الفنية والتدريب لبلدان أفريقية مختارة في مجال تعميم المساهمات الاقتصادية للمهاجرين والاستفادة منها؛

(د) إجراء بحوث عن الاتجاهات الديموغرافية، والفجوة في مجال المهارات الرقمية، واستحداث فرص العمل المنتج في أفريقيا بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين؛

(هـ) تحليل الأنشطة الرامية إلى استحداث فرص العمل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال أفريقيا، مع التركيز على الاقتصاد الأخضر.

(ب) العنصر ٢: الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

٣١- سعيا للنهوض بالتنمية الشاملة في غرب أفريقيا من خلال تعزيز قدرة البلدان على أخذ التحديات المتصلة بالديناميات الديمغرافية في الاعتبار لدى وضع سياساتها وعمليات التخطيط لديها وتحقيق التكامل الإقليمي، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) تكثيف العمل التحليلي وتوفير المعارف والأدوات والسياسات بشأن تسريع التحوّل الديمغرافي وما يتصل بها من آثار على التنمية المستدامة، بما في ذلك قضايا من قبيل ديناميات الأسرة، والهجرة والمهاجرين، والصحة والوفيات، والشيخوخة والظروف المعيشية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والشباب، والسلام المستدام، والقدرة على الصمود في غرب أفريقيا؛

(ب) المشاركة في حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات وتقديم الدعم الفني وبناء قدرات الدول الأعضاء بشأن قضايا التكامل الإقليمي، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وكذلك بشأن وضع أطر للميزنة تراعي العائد الديمغرافي، مع التركيز بوجه خاص على تمكين الشباب والنساء؛

(ج) الاستفادة من شراكتها الاستراتيجية مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية الأولى لرؤية الجماعة ٢٠٥٠.

(ج) العنصر ٣: الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

٣٢- سعيا لتوسيع قطاعي التصنيع والخدمات العالية القيمة، وزيادة حصة السلع التجارية والمصنّعة في مجموع الصادرات، وتعميق سلاسل القيمة الإقليمية، وتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للاقتصادات المحلية بهدف تسريع التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في وسط أفريقيا، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) تقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء بشأن:

'١' صياغة وإعمال وتنفيذ خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي مع التركيز على التجارة فيما بين بلدان وسط أفريقيا؛

'٢' ترجمة استراتيجياتها الوطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى مشاريع وبرامج وإصلاحات محددة وقابلة للتمويل، باستخدام المعلومات عن الوصول إلى الأسواق والبيانات المتعلقة بالفرص التجارية؛

'٣' تحويل ممرات النقل إلى ممرات إنمائية، تماشيا مع خطة النقل القائمة على توافق الآراء في وسط أفريقيا؛

'٤' تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأطر التنظيمية اللازمة لإحداث التحوّل الرقمي؛

'٥' مواءمة الصكوك التجارية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وصياغة خطة رئيسية موحدة للتنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي لوسط أفريقيا؛

'٦' وضع نموذج كلّي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا، يكون مستكمَلا بتدريب المسؤولين الوطنيين في الوحدات ذات الصلة على استخدامه؛

(ب) تدريب الدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على استخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(ج) مواصلة تطوير التعاون مع هيئات القطاع الخاص والتحفيز على إيجاد خطة للإصلاح تفضي إلى إحداث التغييرات اللازمة لبلوغ الأهداف من حيث الإنتاجية والقدرة التنافسية.

(د) العنصر ٤: الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

٣٣- سعيا لتحقيق مستوى أعلى من التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا عن طريق المضي قدما في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وزيادة الاستثمارات داخل المنطقة، وتسخير الاقتصاد الأزرق، وتعزيز السياحة الإقليمية، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) تقديم الدعم للبلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من خلال إنتاج المعارف والمساعدة التقنية وبناء القدرات والحوارات المتعلقة بالسياسات، بشأن وضع استراتيجياتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذها تنفيذا فعالا، وكذلك بشأن المفاوضات والترتيبات المتعلقة بالبروتوكولات والصكوك التي لم يبت فيها بعد بشأن هذه المنطقة؛

(ب) بناء قدرات القطاع الخاص، لا سيما قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ج) المشاركة في حوار السياسات وتوفير التدريب لتعزيز الاستثمارات العابرة للحدود والخدمات اللوجستية التجارية الفعالة من حيث التكلفة؛

(د) عقد منتدى دون إقليمي لإذكاء الوعي بالقضايا المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، بما في ذلك النقل عبر الممرات المائية الداخلية، وإمكانات الاقتصاد الأزرق لتنويع السلع والخدمات وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(هـ) العمل، بالتعاون مع البرامج الفرعية ٤ و٥ و٨، على وضع مؤشرات وجمع البيانات واستخدام الأدوات التحليلية لتقييم الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لموارد الدول الأعضاء في مجال الاقتصاد الأزرق؛

(و) دعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات وطنية للسياحة وتنفيذ المبادئ التوجيهية للسياحة الحضرية، تماشيا مع التوصيات الواردة في استراتيجية السياحة الأفريقية، وتوفير التدريب للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على إنتاج إحصاءات سياحية عالية الجودة في المنطقة دون الإقليمية.

(هـ) العنصر ٥: الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

٣٤- سعيا لتعميق التكامل الإقليمي وتعزيز القدرات على تحقيق التصنيع الشامل من أجل الحد من الفقر ومن عدم المساواة في الجنوب الأفريقي، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) إجراء بحث وتحليل في مجال السياسات يتناولان مسائل التصنيع الشامل، والتكامل الإقليمي والتجارة، وتنمية القطاع الخاص، والفقر وعدم المساواة؛

(ب) وضع وطرح أدوات ومبادئ توجيهية في مجال السياسات لتعزيز التصنيع، بما في ذلك القيمة المضافة والصناعة التحويلية وتطوير سلاسل القيمة، على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في الجنوب الأفريقي؛

(ج) دعم الدول الأعضاء في تنفيذ رؤية ٢٠٥٠ للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وخطتها الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠؛

(د) التعاون مع الشركاء، بما في ذلك المكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، وجمعيات القطاع الخاص ومجالس الأعمال، وكذلك الجامعات والمؤسسات البحثية، في:

'١' تعزيز قدرات الدول الأعضاء على المضي قدما في تنفيذ استراتيجية التصنيع وخارطة الطريق للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٢٠١٥-٢٠٦٣) والسياسة الصناعية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (٢٠١٥-٢٠٣٠) ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

'٢' إنشاء هياكل وأدوات دعم مؤسسي وتعليمي لدعم القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، للاستفادة من الرقمنة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

(هـ) بناء قدرات الدول الأعضاء والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حسب مقتضى الحال، لتعزيز سياساتها لمواجهة تحديات وفرص الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٨- البرنامج الفرعي ٨: التخطيط الاقتصادي والتنمية

٣٥- سعيا لتعزيز التخطيط الإنمائي للبلدان الأفريقية وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، سيقوم البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) توفير تدريب وجها لوجه وعبر الإنترنت يعتمد على التنمية القطاعية والوطنية والإقليمية والتخطيط متوسط إلى طويل الأجل للتعامل مع التأثير الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ والأزمات الأخرى؛

(ب) تعزيز أنشطة التعلّم من الأقران والتعاون فيما بين مخططي التنمية الأفريقيين عن طريق جماعات من الممارسين، وإتاحة الوصول على نطاق واسع إلى مستودع المعرفة الرقمي التابع له المعني بتطور التخطيط الإنمائي في أفريقيا، بسبل منها موجزات السياسات والورقات البحثية؛

(ج) العمل، بالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين والبرامج الفرعية والمكونات الأخرى والشركاء الخارجيين، على تعزيز قدرة البلدان على رصد وتقييم مدى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ باستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(د) تعزيز عملية توليد المعارف والإثراء المتبادل وتبادل المعارف من خلال منتجات البحوث وبرامج الزمالات والحلقات الدراسية الإنمائية والحوارات الرفيعة المستوى بشأن السياسات؛

(هـ) دعم إدماج القضايا الجنسانية وتلك المتعلقة بالشباب في جميع السياسات العامة ذات الصلة من خلال برامج بناء القدرات المصممة لهذا الغرض خصيصا. وستكون قضايا أخرى مثل الإدماج الاجتماعي، وريادة الأعمال، والتوظيف، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر، والابتكار، والتحول الرقمي مشمولة هي الأخرى.

٩- البرنامج الفرعي ٩: الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

٣٦- في إطار العمل على القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة من خلال إدخال الدول الأعضاء تحسينات على سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي واستحداث فرص العمل المنتج في المناطق الحضرية، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساسا بما يلي:

(أ) تطوير المعارف التحليلية، وتقديم المساعدة التقنية، وتعزيز الحوار والتعلم الإقليميين للدول الأعضاء بشأن تصميم السياسات والاستراتيجيات الوطنية الكفيلة بالقضاء على الفقر المدقع، والحد من أوجه عدم المساواة، والتخفيف من حدة الضعف؛

(ب) توليد المعارف وتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء وتنظيم الحوار والتعلم الإقليميين بشأن الاستراتيجيات التي تعزز الهجرة من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا؛

(ج) تطوير المعارف التحليلية وتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء في مجال تنفيذ الاتفاقات العالمية وتقييمها إقليميا، بما في ذلك الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، لعام ٢٠٠٢، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا لما بعد عام ٢٠١٤، والخطة الحضرية الجديدة؛

(د) تعزيز معارف ومهارات الدول الأعضاء من خلال تقديم المساعدة التقنية وتيسير تعلم السياسات الإقليمية والحوار من أجل تعزيز التحضر المستدام الذي يعزز استحداث فرص العمل والإيرادات والنمو الاقتصادي.

دال– خاتمة

٣٧- ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠٢٤ نشر وظيفتها في عقد الاجتماعات، من خلال توفير منصات متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة؛ ووظيفتها كمَجمعٍ للفكر من خلال إجراء أبحاث وتحليلات متعددة التخصصات عن التحديات الرئيسية التي تواجهها أفريقيا، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع التعلم والتنمية عن طريق الأقران؛ ووظيفتها التشغيلية من خلال تقديم المشورة والدعم المباشرين في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وستواصل اللجنة تسخير ميزتها النسبية بوصفها مؤسسة للسياسة المعرفية الفنية في سبيل تحويل الأفكار إلى أفعال من الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي إلى الصعيدين الوطني والمحلي من خلال تقديم دعم مصمم خصيصا للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

ثانيا- الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٤

ألف- الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١١
دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

البرنامج ٩
دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

البرنامج الفرعي ٢
دعم الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“

الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٤

١١-١ تَبلُغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٤ ما قدره ٩٧٥ ألف دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠٢٣. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١١-١.

الجدول ١١-١:

البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	*٢٠٢٢ الإنفاق*	*اعتمادات عام ٢٠٢٣*	*التغيرات*					*تقديرات عام ٢٠٢٤ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*غير ذلك*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
وظيفة	٦٤٦,٠	٧٦٦,٣	–	–	–	–	–	٧٦٦,٣
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٦١,٠	٢٠٨,٧	–	–	–	–	–	٢٠٨,٧
المجموع	**٨٠٧,٠**	**٩٧٥,٠**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٩٧٥,٠**

(عدد الوظائف)

الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	٤	–	–	–	–	–	٤
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١	–	–	–	–	–	١
المجموع	**٥**	**–**	**–**	–	**–**	**–**	**٥**

باء- الجزء الخامس
التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب ١٨
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

البرنامج ١٥
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٤

١٨-١ ترد موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٤ في الجدولين ١٨-١ و١٨-٢.

١٨-٢ تبلغ موارد الميزانية العادية الإجمالية المقترحة لعام ٢٠٢٤ ما قدره ٨٠٠ ٢٢١ ٨٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، دون أن يعكس ذلك أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠٢٣. وسيغطي مستوى الموارد المقترح تكاليف تنفيذ ولايات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذا كاملا وناجعا وفعالا.

الجدول ١٨-١:

التطور الإجمالي للموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	*٢٠٢٢ الإنفاق*	*اعتمادات عام ٢٠٢٣*	*التغيرات*				*تقديرات عام ٢٠٢٤ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*غير ذلك*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
وظائف	٥٣ ١٨٥,٠	٥٥ ١٥٤,٦	—	—	—	—	—	٥٥ ١٥٤,٦
تكاليف الموظفين الأخرى	٣ ١٣٩,٣	٤ ٩٧٢,٩	—	—	٥٠,٠-	٥٠,٠-	١,٠-	٤ ٩٢٢,٩
الضيافة	٤,٧	٢٢,٧	—	—	—	—	—	٢٢,٧
الاستشاريون	٢ ٦٨٦,٤	١ ٢١٨,٢	—	—	٢٨,٧-	٢٨,٧-	٢,٤-	١ ١٨٩,٥
الخبراء	٢ ٠١٥,٥	٢ ٥٣٦,١	—	—	٣,٦-	٣,٦-	٠,١-	٢ ٥٣٢,٥
سفر الممثلين	٣,١	—	—	—	—	—	—	—
سفر الموظفين	٢ ٠٥٨,٦	١ ٣٣٨,٦	—	—	٧,٨-	٧,٨-	٠,٦-	١ ٣٣٠,٨
الخدمات التعاقدية	٧ ٣٠٥,٥	٧ ٣٦٨,٧	—	—	٥١١,٧	٥١١,٧	٦,٩	٧ ٨٨٠,٤
مصروفات التشغيل العامة	٥ ٤٢٠,٩	٦ ٩٦٢,٤	—	—	٤١٨,١-	٤١٨,١-	٦,٠-	٦ ٥٤٤,٣

اللوازم والمواد	٥٨٩,٧	١ ٢٧٠,٨	—	—	٢٣٧,٣-	٢٣٧,٣-	١٨,٧-	١ ٠٣٣,٥
الأثاث والمعدات	٢ ٦٢٤,٧	٢ ٧٧١,٢	—	—	٢٣٧,٧	٢٣٧,٧	٨,٦	٣ ٠٠٨,٩
تحسين أماكن العمل	٣٣,٨	٦٤,٥	—	—	—	—	—	٦٤,٥
المنح والمساهمات	٥٨٦,٥	٥٤١,١	—	—	٣,٩-	٣,٩-	٠,٧-	٥٣٧,٢
غير ذلك	٧٠,٤	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	**٧٩ ٧٢٤,١**	**٨٤٢٢١,٨**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**٨٤ ٢٢١,٨**

الجدول ١٨-٢:

إجمالي الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

الفئة	*المعتمد لعام* ٢٠٢٣	*المقترح لعام ٢٠٢٤*
الفئة الفنية والفئات العليا		
و أ ع	١	١
مد-٢	٢	٢
مد-١	١٥	١٥
ف-٥	٤٣	٤٣
ف-٤	٦٩	٦٩
ف-٣	٧٦	٧٦
ف-٢/١	٢٧	٢٧
المجموع الفرعي	**٢٣٣**	**٢٣٣**
الرتبة المحلية	٢٨٤	٢٨٤
رتبة موظفي الخدمة الميدانية	—	—
موظف فني وطني	١٧	١٧
المجموع الفرعي	٣٠١	٣٠١
المجموع	٥٣٤	**٥٣٤**

١٨-٣ ويرد في الجدول ١٨-٣ تطور الموارد غير المتعلقة بالوظائف (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) حسب العنصر والبرنامج الفرعي.

الجدول ١٨-٣:

التطور الإجمالي للموارد المالية حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	٢٠٢٢ الإنفاق	اعتمادات عام ٢٠٢٣	التغيرات					تقديرات عام ٢٠٢٤ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	غير ذلك	المجموع	النسبة المئوية	
ألف- أجهزة تقرير السياسات	٨١,٢	٥٣٩,٦	–	–	–	–	–	٥٣٩,٦
باء- التوجيه التنفيذي والإدارة	٨ ٩٩١,٩	٩ ٣٥٣,٢	–	–	–	–	–	٩ ٣٥٣,٢
جيم- برنامج العمل			–	–				
١- سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	٣ ٩١٣,٨	٣ ٧٢٩,٠	–	–	–	–	–	٣ ٧٢٩,٠
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٣ ٣٤٣,٢	٣ ٣٧٢,٨	–	–	–	–	–	٣ ٣٧٢,٨
٣- تنمية القطاع الخاص وتمويله	٣ ٠٨٦,٠	٢ ٩٤٣,٥	–	–	–	–	–	٢ ٩٤٣,٥
٤- البيانات والإحصاءات	٥ ٢٣٧,٦	٥ ٠٢٨,١	–	–	–	–	–	٥ ٠٢٨,١
٥- التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية	٣ ٤٤٨,٧	٣ ٣٨٣,٤	–	–	–	–	–	٣ ٣٨٣,٤
٦- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٨٠٩,٥	١ ٠٩٦,٧	–	–	–	–	–	١ ٠٩٦,٧
٧- الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية			–	–				
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	٣ ٠٦٧,٥	٣ ٠٤٠,١	–	–	–	–	–	٣ ٠٤٠,١
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	٢ ٦٤٤,٢	٣ ٠٤٢,٦	–	–	–	–	–	٣ ٠٤٢,٦
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	٣ ٣٠٣,٨	٣ ٩٤٥,٥	–	–	–	–	–	٣ ٩٤٥,٥
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	٢ ٨٨٨,٤	٣ ١٤١,٤	–	–	–	–	–	٣ ١٤١,٤
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	٣ ٣٣٠,٥	٣ ١٣٥,٢	–	–	–	–	–	٣ ١٣٥,٢
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي ٧	**١٥ ٢٣٤,٤**	**١٦ ٣٠٤,٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٦ ٣٠٤,٨**
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	١ ٣٤٤,١	١ ٥٣٦,٦	–	–	–	–	–	١ ٥٣٦,٦
٩- الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية	٢ ٥٢٩,٤	٣ ٣٠٤,٤	–	–	–	–	–	٣ ٣٠٤,٤
المجموع الفرعي، جيم	**٤٨ ٠٢١,٠**	**٤٠ ٦٩٩,٣**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٤٠ ٦٩٩,٣**
دال- الدعم البرنامجي	٣١ ٧٠٤,٣	٣٣ ٦٢٩,٧	–	–	–	–	–	٣٣ ٦٢٩,٧
المجموع الفرعي، ١	**٧٩ ٧٢٤,١**	**٨٤ ٢٢١,٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٨٤ ٢٢١,٨**

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	٢٠٢٢ الإنفاق	تقديرات عام ٢٠٢٣	التغير	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٤
ألف- أجهزة تقرير السياسات	–	–	–	–	–
باء- التوجيه التنفيذي والإدارة	٧٥٢,٥	١١٣,٠	–	–	١١٣,٠
جيم- برنامج العمل					
١- سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	٧٧٩,١	٦١٠,٢	-٢٩٠,٤	-٤٧,٦	٣١٩,٨
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٥ ٦٨١,٩	٥ ٠١٠,٤	-٤ ٢٣٦,٣	-٨٤,٦	٧٧٤,١
٣- تنمية القطاع الخاص وتمويله		٦٧٦,٨	-٢٧٥,٥	-٤٠,٧	٤٠١,٣

العنصر/البرنامج الفرعي	٢٠٢٢ الإنفاق	تقديرات عام ٢٠٢٣	التغير	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٤
	١ ١٤٢,٥				
٤- البيانات والإحصاءات	٣ ٤٦١,١	٢ ٥١٧,٦	- ١ ٢٧٠,٢	٥٠,٥-	١ ٢٤٧,٤
٥- التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية	٢ ٥٧٢,٤	٢ ٥٧٥,٧	٣٨,٤-	١,٥-	٢ ٥٣٧,٣
٦- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	١٨,٦	—	—	—	—
٧- الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية		—	—	—	—
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	٥٤,٦	—	—	—	—
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	٢٣٣,٩	—	—	—	—
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	٣٧,٣	—	—	—	—
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق افريقيا	٢١,٠	١٤٠,٠	١٤٠-	١٠٠-	—
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	٣٧,٥	—	—	—	—
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي ٧	**٣٨٤,٣**	**١٤٠,٠**	**—**	**—**	**—**
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	٩٩٥,٤	١ ٨٥٨,٥	١٠٧,٥	٥,٨	١ ٩٦٦,٠
٩- الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية	-	٥٣٣,٦	١ ٤٦٦,٤	٢٧٤,٨	٢ ٠٠٠,٠
المجموع الفرعي، جيم	**١٥ ٠٣٥,٣**	**١٤ ٠٣٥,٨**	**- ٤ ٧٨٩,٨**	**٣٤,١-**	**٩ ٢٤٦,٠**
دال- الدعم البرنامجي	٢ ٦٠٣,٤	٣ ٥٢٦,٤	٤٠١,٣	١١,٤	٣ ٩٢٧,٧
المجموع الفرعي، ٢	**١٨ ٣٩١,٢**	**١٧ ٥٦٢,٣**	**- ٤ ٢٧٥,٦**	**٢٤,٣-**	**١٣ ٢٨٦,٦**
المجموع	**٩٨ ١١٥,٣**	**١٠١ ٧٨٤,١**	**- ٤ ٢٧٥,٦**	**٤,٢-**	**٩٧ ٥٠٨,٤**

١٨-٤ يبين الجدول ١٨-٤ الموارد المالية المقترحة المتعلقة بالوظائف (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية)، حسب العنصر والبرنامج الفرعي.

الجدول ١٨-٤:

إجمالي الموارد المالية المقترحة المتعلقة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(عدد الوظائف)

(١) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	المعتمد لعام ٢٠٢٣	التغيرات				المقترح لعام ٢٠٢٤
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	غير ذلك	المجموع	
ألف- أجهزة تقرير السياسات	—	—	—	—	—	—
باء- التوجيه التنفيذي والإدارة	٥٣	—	—	—	—	٥٣
جيم- برنامج العمل						
١- سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	٢٥	—	—	—	—	٢٥
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٢٢	—	—	—	—	٢٢
٣- تنمية القطاع الخاص وتمويله	١٨	—	—	—	—	١٨

العنصر/البرنامج الفرعي	المعتمد لعام ٢٠٢٣	التغيرات				المقترح لعام ٢٠٢٤
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	غير ذلك	المجموع	
٤- البيانات والإحصاءات	٣٦	—	—	—	—	٣٦
٥- التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية	٢٠	—	—	—	—	٢٠
٦- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٦	—	—	—	—	٦
٧- الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية						
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	١٩	—	—	—	—	١٩
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	١٨	—	—	—	—	١٨
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	٢٣	—	—	—	—	٢٣
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	٢٠	—	—	—	—	٢٠
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	٢٠	—	—	—	—	٢٠
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي ٧	**١٠٠**	**—**	**—**	**—**	**—**	**١٠٠**
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	—	—	—	—	—	—
٩- الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية	٢١	—	—	—	—	٢١
المجموع الفرعي، جيم	**٢٤٨**	**—**	**—**	**—**	**—**	**٢٤٨**
دال- دعم البرامج	٢٣٣	—	—	-	-	٢٣٣
المجموع الفرعي، ١	**٥٣٤**	**—**	**—**	**-**	**-**	**٥٣٤**

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام ٢٠٢٣	مجموع التغيرات	تقديرات عام ٢٠٢٤
ألف- أجهزة تقرير السياسات	—	—	—
باء- التوجيه التنفيذي والإدارة	—	—	—
جيم- برنامج العمل			
١- سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	—	—	—
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٤	—	٤
٣- تنمية القطاع الخاص وتمويله	٤	—	٤
٤- البيانات والإحصاءات	٦	—	٦
٥- التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية	٤	—	٤
٦- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	—	—	—
٧- الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية			
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	—	—	—
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	—	—	—
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	—	—	—
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	—	—	—
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	—	—	—
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي ٧	**—**	**—**	**—**
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	٢٠	—	٢٠
٩- الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية	—	—	—
المجموع الفرعي، جيم	**٣٨**	**—**	**٣٨**

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام ٢٠٢٣	مجموع التغيرات	تقديرات عام ٢٠٢٤
دال- الدعم البرنامجي	٢٥	–	٢٥
المجموع الفرعي، ٢	**٦٣**	**–**	**٦٣**
المجموع (١) + (٢)	**٥٩٧**	**–**	**٥٩٧**

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٨-٥ على نحو ما يرد في الجدولين ١٨-٣ (٢) و١٨-٤ (٢)، تتوقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تستمر في تلقي المساهمات النقدية والعينية التي تكمل موارد الميزانية العادية. وبالنسبة لعام ٢٠٢٤، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية (المساهمات النقدية) بمبلغ ٧٠٠ ٢٨٦ ١٣ دولار وستغطي تكاليف ٦٣ وظيفة، على النحو المبين في الجدول ١٨-٤ (٢)، وتكاليف إنشاء وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم التكامل الاقتصادي. وستدعم هذه الموارد أيضا تنمية القطاع الخاص وشراء الأدوية والمنتجات الأساسية والإنتاج الصيدلاني المحلي. ويعزى الانخفاض المتوقع البالغ ٦٠٠ ٢٧٥ ٤ دولار أمريكي أساسا إلى إنهاء الاتفاقات الموقعة مع مختلف شركاء التمويل للمنح المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مثل تلك المقدمة من كندا والاتحاد الأوروبي وحكومة الدانمرك وبوفيه سوزان طومسون. ومن بين ٣٩ منحة نشطة، تنتهي ٢٤ منحة في عام ٢٠٢٣، وبالتالي لا يوجد دخل متوقع في عام ٢٠٢٤. إلا أن جهود تعبئة الموارد جارية بهدف توقيع اتفاقات منح جديدة. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية ١٣,٦ في المائة من مجموع احتياجات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٨-٦ وتُعبَّأ معظم الموارد الخارجة عن الميزانية من مصادر ثنائية بموجب اتفاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات والمنظمات العالمية والإقليمية المعنية بالتنمية الأفريقية. وستموَّل الموارد في المقام الأول أنشطة التعاون التقني وبناء قدرات الدول الأعضاء في عدد من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك ما يلي: تنفيذ الدول الأعضاء لاستراتيجيات إدارة الديون من أجل تخفيف عبء ديونها وتحسين تصنيف سنداتها السيادية؛ وإجراء البحوث والتحليلات المتعلقة بتطوير سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي؛ ووضع مناهج دراسية بشأن إدارة الأراضي في أفريقيا؛ وتقديم المساعدة التقنية لوضع أطر متكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ ودعم مساهمة أفريقيا في الاستجابة لتحديات المناخ ومساهمة الدول الأعضاء في مفاوضات المناخ من خلال البحوث وتحليل السياسات وورش العمل وتدابير التدريب؛ وبناء القدرات في مجالات الهجرة الدولية وتنمية السكان، وتعزيز قدرات السياسات في مجال التحضر والتنمية، والأنشطة المتصلة بخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة؛ ونمذجة الاقتصاد الكلي لواضعي السياسات والخبراء الأفارقة؛ ودعم البرنامج المعجل المتعلق بالتسجيل في الحالة المدنية والإحصاءات الحيوية؛ وتعزيز

القدرات الاستشارية لإدارة الأراضي في أفريقيا؛ وتطوير أطر الخصوصية وحماية البيانات في تنفيذ نظام الهوية الرقمية في أفريقيا؛ وبناء القدرات المتعلقة بترتيبات تجارية أفريقية شاملة ومنصفة؛ وتعميق التكامل التجاري في أفريقيا من خلال التنفيذ الفعال للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

جيم- الجزء الخامس
التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب ٢٣
البرنامج العادي للتعاون التقني

الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٤

٢٣-١ يُستخدم البرنامج العادي للتعاون التقني للجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم البلدان الأفريقية في جهودها لتنمية قدراتها بغرض تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة من خلال التعجيل بالتحول الهيكلي في أفريقيا، تماشيا مع الأولويات والرؤية المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وغيرها من الخطط الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٢٣-٢ وستُنفذ الأنشطة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني على نحو يستكمل أنشطة البرنامج ١٥ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا). ولذلك، ستقدم اللجنة خدماتها في مجال تنمية القدرات من خلال تعزيز أوجه التآزر على نطاق كامل المنظومة، والمبادرات الاستراتيجية، والحوار السياساتي، والخدمات الاستشارية في مجال السياسات، وتنمية المهارات، وتيسير الحصول على المعارف وإدارتها.

٢٣-٣ وفي هذا الصدد، فإن برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كما تجسده برامجها الفرعية التسعة، ينتظم في خمسة مجالات مواضيعية هي: سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة والتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ والتكامل الإقليمي والتجارة وتنمية القطاع الخاص وتمويله؛ والبيانات والإحصاءات؛ وتغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية.

الجدول ٢٣-١:

التطور الإجمالي للموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٢٢ *الإنفاق*	*اعتمادات عام ٢٠٢٣*	*التغيرات*		٢٠٢٤ *التقديرات*
			المبلغ	*النسبة المئوية*	
تكاليف الموظفين الأخرى	٢ ٥٣٩,٨	٣ ٥٨٧,٢	–	–	٣ ٥٨٧,٢
الاستشاريون والخبراء	١ ٩٤٠,٠	١ ٦٢٧,١	–	–	١ ٦٢٧,١
سفر الممثلين	–	–	–	–	–
السفر في مهام رسمية	٥٥٨,٧	٤١٦,٥	–	–	٤١٦,٥
الخدمات التعاقدية	١٧٨,١	٤٣٤,٩	–	–	٤٣٤,٩
مصروفات التشغيل العامة	٣٣٠,٣	–	–	–	–
اللوازم والمواد	١,٩	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	٤٩,٠	–	–	–	–
الزمالات والمنح والمساهمات	٢ ٢٠٣,٨	٣ ٢٤١,٠	–	–	٣ ٢٤١,٠
المجموع	**٧ ٨٠١,٦**	**٩ ٣٠٦,٧**	**–**	**–**	**٩ ٣٠٦,٧**